

منهجية النّحاة في دراسة جملة "إنّ" وأخواتها واستنباط أحكام

زكي عثمان عبد المطلب عمر

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م

العدد: 01



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

منهجية النّحاة في دراسة جملة "إنّ" وأخواتها واستنباط أحكامها

زكي عثمان عبد المطلب عمر

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة النيلين

المستخلص

تتناول هذه الورقة منهجية النّحاة في دراسة جملة "إنّ" وأخواتها واستنباط أحكامها، حيث تهدف إلى إجلاء عدة أمور: منها الكشف عن منهجيتهم في التصنيف والجمع لهذه الأدوات، وتوضيح دراستهم الدلالية لها، وإبانة منهجيتهم في دراستهم لمكونات نظام جملتها، وإبراز منهجهم في دراسة الجانب الأهم وهو الجانب الإعرابي المتعلق بإعمال هذه الحروف، أو إبطال عملها، وسمات عملها عند تخفيف حرفها الأخير. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته هذا الموضوع وتوصل إلى نتائج متعددة منها: أنّ النّحاة اتبعوا في منهج دراسة جملة "إنّ" وأخواتها معيار الاشتراك في العمل، والاختصاص بالجملة الاسمية في جمعهم وتصنيفهم لهذه المجموعة من الحروف التي تشكّل مجموعة "إنّ" وأخواتها، ومما أوصت به الدراسة أن يستفاد من التعرف على منهجية النّحاة في دراسة جملة "إنّ" وأخواتها باتخاذها عينة يحتذى بها في إدراك منهجيتهم المتّبعة في دراسة الموضوعات النّحوية المشابهة.

كلمات مفتاحية: حروف، كسر، إعراب، معاني.

المقدمة:

3- الوقوف عند هذه المنهجية في دراسة خصائص الإعمال النحوي في

هذه الجملة.

4- التعرف على الأحكام الخاصة التي استنبطتها دراستهم لجملة "إنّ"

وأخواتها.

5- إبانة منهجيتهم في التعامل مع النصوص التي خرجت عن أحكامهم في

هذه الجملة.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث

يتم عرض المادة النحوية من مظاهرها التراثية، مُتَّبَعَةً بالمناقشة والتعقيب،

وتدوين الاستنتاجات.

الأهداف:

هيكلية البحث: قامت الدراسة على تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

الأول منها يتناول منهجية النّحاة في الجمع والتصنيف لأدوات هذه

المجموعة ودراسة معانيها، والثاني يتناول منهجيتهم في دراسة نظام

مكونات جملة "إنّ" وأخواتها أما المبحث الثالث فيدرس هذه المنهجية في

عرض النحاة للإعمال والضبط الإعرابي في هذه الجملة.

الفكرة الرئيسة في هذا البحث تتعلق بالكشف عن سمات منهجية النّحاة

في دراستهم وتحليلهم لجملة "إنّ" وأخواتها، ومن ثمّ استنباطهم للأحكام

والقواعد من استقراءهم لنصوص اللغة في هذه الجملة؛ وعليه وقفت

الدراسة عند المادة النحوية في هذا الموضوع، محاولة إدراك منهج النّحاة

في دراستهم واستنباطهم لأحكامها.

مشكلة الدراسة: باب "إنّ" وأخواتها شائع في تداوله بين دارسي النحو؛

لكثرة استخدام جملة في الكلام، وأحكامه الإعرابية المهمة، بيد أنّه قد

يفيق عن الأنظار استيعاب نهج النحاة الذي تعاملوا به في دراستهم لجملة

"إنّ" وأخواتها، ومعرفة أثر هذا المنهج في استنباط الأحكام.

1- توضيح منهجية النّحاة في تصنيفهم لحروف هذه المجموعة ودراستهم

لمعانيها.

2- الكشف عن منهجيتهم في دراسة مكونات نظام جملة "إنّ" وأخواتها

والأحكام المستنبطة.

شروط خاصة في إعمالها، واختلاف الحكم الإعرابي في اسمها الذي يأتي معرفياً منصوباً تارة، ومبنيّاً على ما ينصب به تارة أخرى⁴.

ثم جاءت خطوتهم الثّانية وهي أن تصنّف هذه الأدوات وتحدد نوعيتها وفق أنواع الكلمة الثلاث: الاسم والفعل والحرف، وهو ما حسموه بتحديد حرفيتها، ولم يكن بينهم خلاف في هذا التصنيف في آية واحدة منها، مع أن لهم في الأبواب النحويّة الأخرى خلافات مشهورة في تصنيفهم لبعض الأدوات، مثل خلافهم في باب "كان" وأخواتها في تصنيف "ليس" ومثل خلافهم في باب "أفعال المقاربة" في تصنيف "عسى"⁵

ومع قولهم بحرفية أدوات هذه المجموعة إلا أنّهم لاحظوا أنها تشبه الأفعال في عدد من الأمور، أهمّها:

- 1- أنّها وضعت عند أصحاب اللّغة على ثلاثة أحرف أو أكثر، وبهذا تخالف الحروف التي توضع عادة على حرف أو حرفين، وتشابه في هذا التكوين الأفعال الثلّائية والرّباعية.
- 2- أنّها تعمل الرّفْع والنّصب، وهو عمل نجده في الأفعال المتعدّية التي ترفع الفاعل، وتنصب المفعول.
- 3- أنّها مبنيّة على الفتح، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح. وبناء على هذه المشابهة يسمي بعض النّحاة بابها: "الحروف المشبّهة بالأفعال"⁶ وتتضح مما سبق منهجية النّحاة في تحديدهم المعيار الذي اتخذوه في جمع هذا الأدوات في باب واحد، وهو معيار العمل الإعرابي المشترك، والاختصاص بالجملة الاسمية بالإضافة إلى الاشتراك في النوعية فكل هذه الأدوات حروف، ومعيار هذا التصنيف والجمع في منهجية النّحاة متبع في أبواب نحوية أخرى مثل: "كان وأخواتها" و"ظنّ وأخواتها".

ثانيًا- منهجيتهم في دراسة معاني ودلالات هذه الحروف:

لما كانت الدّلالة المعنويّة في تركيب جملة "أنّ" وأخواتها هي الدلالة الإسناديّة التي يُسند فيها الاسم للخبر. فقد اتجه بحث النّحاة لما تُضيفه هذه الحروف النّاسخة من معانٍ مختلفة لجملتها، وهذا الأمر يتوافق مع

حدود الدّراسة: أخذت هذه الدّراسة بالمشهور عند النّحاة باعتمادها أن أحرف هذه المجموعة ستة¹، ولم تأخذ برأي الفريق الذي يجعلها خمسة، فالحرفان: "إنّ" و"أنّ" عنده شيء واحد²، ولم تأخذ كذلك برأي فريق آخر يجعلها ثمانية أحرف؛ وذلك بإدخاله: "عسى" و"لا" النافية للجنس ضمن هذه المجموعة³.

المبحث الأول- منهجية النّحاة في الجمع والتصنيف لأدوات هذه المجموعة ودراسة معانيها:

أولاً- منهجيتهم في الجمع والتصنيف لهذه الأدوات:

كانت أول خطوة منهجية قام بها النّحاة في باب "إنّ" وأخواتها أنهم جمعوا ست أدوات (إنّ-أنّ-لعلّ-ليت-كأنّ-لكنّ) ترتبط فيما بينها في عمل إعرابيّ مشترك، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر، وقد تم هذا الاستنباط بمتابعة واستقراء كلام العرب. ومن خلال معيار عملها المشترك جعلوها أسرة واحدة، وكان اختيارهم "إنّ" لتكون عنواناً لهذه المجموعة؛ لكثرة دوراتها في الكلام، ولما تختصّ به من أحكام إضافية دون غيرها من بقية الأدوات. ولتوضيح هذه المشابهة فيما بين هذه الأدوات، وصلتها بالأداة الأساسية اعتبروها أخوات لها وهو ما يظهر في التسمية الشائعة لهذا الباب في كتب النحو باب: "إنّ" وأخواتها. ولم يجعلوا "لا" النافية للجنس ضمن هذا الباب مع اشتراكها مع هذه الحروف في العمل والاختصاص بالجملة الاسمية حيث خصصوا لها باباً لوحدها؛ لما لها من

¹ من هذا الجمهور ابن هشام الذي افتتح هذا الباب قائلاً: "من نواسخ المبتدأ ما ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف". "قطر الندى" بيروت: دار المعرفة، ط2، 1997م، ص 119

² انظر: سيبويه "الكتاب" تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط1 (د.ت). 2/ 131 حيث عقد لهذه المجموعة باباً سماه "باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل" ويتابعه ابن مالك في كتابه "التسهيل" بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001م 1/ 387 عندما يقول: "اعتبار الأصل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين الذين يكملون الستة ب"أنّ" المفتوحة، ولا حاجة إلى ذلك؛ فإنها فرع من المكسورة"

³ انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا: بيروت: المكتبة العصرية، 1994م 1/ 291 حيث أطلق على هذه المجموعة: "باب الأحرف الثمانيّة الداخلة على المبتدأ والخبر" وهو بهذا يخالف طريقته التي أشرنا إليها في كتابه "قطر الندى" بجعل أحرف هذه المجموعة خمسة.

⁴ قال ابن هشام في بداية حديثه في باب "لا النافية للجنس": "وهي مثل "إنّ" لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة، وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بُني على الفتح، أو على الكسر، أو على الياء". "قطر الندى" ص 133

⁵ انظر: ابن هشام أوضح المسالك" 1/ 23

⁶ انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" بيروت: عالم الكتب (د.ت) 8/ 54، والرّضي "شرح كافية ابن الحاجب" بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1998م 4/ 34

حَطِيبِي يَوْمَ الدِّينِ¹² فلا مجال في هذه الآية لجعل "أَنْ" هنا تأكيدية مخففة، لوقوع فعل يدل على الطمع قبلها، مما حسم أنها المصدرية النَّاصِبَةُ للمضارع¹³. ويستفاد مما حدوده في نوعية الأفعال التي تسبق "أَنْ" المخففة والتي تسبق "أَنْ" المصدرية وضوح أمانة من الأمارات التي نفرق بها بين هذين الحرفين المتطابقين في اللفظ والصورة الشكلية، المختلفين في المعنى والعمل.

ولم يغب عن منهجيتهم المحكمة في التتبع الدلالي الوقوف على بعض الأفعال التي تصلح للدخول على كلا الحرفين، أي: "أَنْ" المؤكدة و"أَنْ" المصدرية، وهي أفعال الظَّنِّ، فمن أمثلة دخولها على "أَنْ" المصدرية، قوله تعالى: ﴿ تَطَنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾¹⁴ ومن أمثلة دخولها على "أَنْ" التأكيدية قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾¹⁵ ويجد النَّحَاة لهذا الأمر تفسيراً دلاليًا، مفاده أن أفعال الظَّنِّ بمعناها العام تدل على تعارض دليلين، وترجيح أحدهما على الآخر، ومن ثمَّ عندما يقوى المرجح تكون بمثابة أفعال اليقين والعلم، فتدخل على "أَنْ" التأكيدية مشددة النون كانت أو مخففة. أما إذا ضعُف المرجح مع أفعال الظَّنِّ، فإنها تكون كأفعال الرجاء والخوف فتدخل على "أَنْ" المصدرية¹⁶.

وبالإضافة إلى هذا التفصيل في دلالة التأكيد في "أَنْ" و"أَنْ" يتطرق

النَّحَاة إلى معان فرعية لهما، فيذكرون ورود "إِنْ" حرفًا جوابيًا بمعنى

"أَجَلٌ"¹⁷ كأن ترد في جواب من سأل: (أجاءك زيد؟) فتقول: (إنه) أي: (

أجل، قد جاءني). وقد استشهد لها سيبويه بقول الشاعر:¹⁸

وَيُقَلَّنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ، وقد كَبُرَتْ، فقلت: إنَّه

نهجهم العام في الاهتمام بإبانة المعاني والدلالات للحروف متى ما كانت محورًا للباب النحوي، وأوضح مثال لهذا باب حروف الجر، حيث فصلوا كثيرًا في معاني هذه الحروف. وتوضح لنا هذه المنهجية في دراسة المعاني والدلالات في باب "إِنْ" وأخواتها عندما نرى فيها التفصيل الآتي:

1- دراسة دلالة "إِنْ" و"أَنْ" في التحليل النحوي للمعاني:

يستهل النَّحَاة حديثهم في هذه الحروف النَّاسِخَةَ بـ"إِنْ" باعتبارها الأَمْ لهذا الباب، ويدمجون معها أختها "أَنْ" في قولهم: إِنْ كلا الحرفين يفيد توكيد مضمون الجملة، وتقوية النسبة بين جزأها بنفي الشك والإنكار عنها، على أن نوعية التوكيد تتضح على حسب حالة المخاطب؛ لأنه إن كان عالمًا بالنسبة، فهما لمجرد توكيد النسبة، وإن كان مترددًا فيها فهما لنفي الشك، وإن كان منكراً لها فهما لإزالة الشك⁸ والتوكيد عندهم بهذين الحرفين يماثل التوكيد المتحقق من إعادة الجملة؛ فجملة: إِنْ زيدًا قائم، تماثل قولنا: (قائم زيد، قائم زيد) ولكن الجملة الأولى تؤدي معنى التوكيد مع وجود مزية الاختصار والإيجاز فيها.⁹

وتظهر قراءة النَّحَاة لهذا التوكيد في جانب آخر حيث يشترطون في الأفعال الداخلة على "أَنْ" بأن تكون أفعالاً دالة على اليقين والتحقق، كيلا يحدث تعارض في المعنى بين دلالة هذه الأفعال ودلالة "أَنْ" التأكيدية عند تشديد نونها أو عند تخفيفها، وتتضح هذه الفكرة النَّحَوِيَّة عند النظر إلى مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يُؤَقِّبُهمُ اللَّهُ ذَبِّهمُ الْحَقُّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾¹⁰ وقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾¹¹ حيث يظهر في هاتين الآيتين دلالة "أَنْ" على التأكيد، مع أن إحداها مشددة النَّون والأخرى مخففة؛ لأنَّهما سُبقتا بالفعل الدال على التَّحَقُّق واليقين المأخوذ من مادة (علم) وهو أحد الأفعال التي تدل على اليقين والتَّحَقُّق.

وعلى هذا يقرَّر النَّحَاة أن الأفعال التي تدل على الرجاء والطمع والإسفاق والخوف لا تدخل على "أَنْ" التأكيدية ولكنها تدخل على "أَنْ" المصدرية ومثال هذا ما جاء في الذكر الحكيم: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي

⁷ انظر: الرضي "شرح الكافية" 266/4 وما بعدها

⁸ انظر: خالد الأزهرى "شرح النَّصْرِيح". بيروت: دار الفكر (د.ت). 211/1

⁹ انظر: الزَّمخَشَرِي "المفصل" بيروت: دار الكتب العلمية، ط1999، م ص 377

¹⁰ النور: 24

¹¹ المزمّل: 2

¹² الشعراء: 81

¹³ انظر: ابن عيش "شرح المفصل" 77/8

¹⁴ القيامة: 24

¹⁵ البقرة: 45

¹⁶ انظر: ابن عيش "شرح المفصل" 77/8

¹⁷ وقد رد ابن مالك على بعض العلماء الذين رفضوا هذا المعنى، فقال: "الشواهد على

كون "أَنْ" بمعنى "نعم" مؤيداً لها، ودافعاً مكابراً، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد

عليها" شرح النَّسَهِيل "1/313-314

¹⁸ قائله قيس بن عُبَيْد الله بن قيس الرقيبات "ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف

نجم، بيروت: دار صادر (د:ت) ص 66

وموضع الشاهد هنا (إنه) فالشاعر استخدم هذا الحرف حرفاً جوابياً بمعنى " نعم".

ويتبع النحاة خروج هذا الحرف إلى معان فرعية أشهرها:

أ-إفاداة التّعجب والإنكار، مثل أن يقول المتكلم: (فعلتَ كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون) ونظيره²⁵ قوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾²⁶

ب- إفادة التّقريب، ويمثلون له بقولهم: (كأنك بالشتاء مقبل) و(كأنك بالفرح أت) فالمعنى: تقرب إقبال الشتاء وإتيان الفرح²⁷

3- دلالة الحرفين "ليت" و"لعل":

لهذين الحرفين معنيان متقاربان: لذلك يحرص النحاة على تحديد أوجه الاختلاف بينهما، فدلالة "ليت" التمني الذي يتعلّق بالمستحيل غالباً، وبالممكن قليلاً، أمّا "لعل" فهي للتّوقع والتّرجي في الأمر المحبوب، وفي تفريقهم بين دلالة الحرفين، قالوا في "ليت" معنى: تمنيتُ، وفي "لعل" معنى: ترجيتُ، وماهيّة التّمني غير التّرجي؛ وذلك لأنّ ماهيّة التّمني: محبة حصول الشيء سواء أ كنتَ تنتظره، وترقب حصوله أم لا، والتّرجي: ارتقاب الشيء الذي لا وثوق بحصوله، فمن ثمّ لا يقال: (لعلّ الشّمس تغرب)²⁸

وفي ضوء تحليلهم الدلالي لمعنى "لعل" فإنهم يقابلون بين خبرها وبين خبر "إن" فيقولون أن خبر الأولى خبر مشكوك فيه، ترجيحاً كان أو إشفاقاً، أمّا خبر الثانية فموثوق²⁹

ولكن النحاة وجدوا في القرآن استخداماً دلاليّاً للحرف "لعل" يغاير ما قالوه، ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾³⁰ ويرى النحاة أنها في مثل هذه الآية بمعنى لام التعليل³¹، لكنهم وجدوا لها معنى آخر في مثل قوله تعالى

ومن المعاني الفرعية لـ "أنّ" أنّها تكون بمعنى "لعل" كما في قوله تعالى: ﴿... وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾¹⁹ ف"أنّ" بمعنى "لعلها" ويؤيد هذا قراءة أبيّ بن كعب: ب"لعلها" محل "أنّ"²⁰

وإذا كان النحاة يربطون بين "إن" و"أن" في دلالتهم الأساسية معاً على التأكيد، فإنهم يفرقون بينهما في ناحية دلالية أخرى، إذ الجملة مع "إن" على استقلالها بفائدتها؛ ولذلك يحسّن السكوت عليها؛ لأنّ جملتها كلام تامّ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، فجملة: (إنّ زيداً قائم) لا تفتقر عن جملة: (زيد قائم) إلا في التأكيد. أمّا "أن" فتقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير الجملة معها كالمصدر المؤكّد، فجملة "أن" بمثابة المفرد الذي لا يُمكن أن يستقل لوحده، فلا بد معه من ضميم يرتبط به ليكون فاعلاً أو نائباً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، ونحو ذلك²¹

2- دلالة الحرف "كأن": استنبط النحاة من الكلام العربي أنّ الاستعمال الأساس لهذا الحرف هو التّشبيه، ومثاله قوله تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾²² والنحاة يرون أنّ التّشبيه في هذا الحرف يكون ممزوجاً بالتوكيد؛ لتصورهم أنه مركّب من كاف التّشبيه و"أنّ" التأكيدية²³

ويرى فريق من النحاة أن إفادة هذا الحرف للتّشبيه ليست مطلقة، حيث تكون لهذا المعنى إن كان خبرها اسماً جامداً، وتكون لإفاداة الشك والظنّ عندما يكون خبرها مشتقاً، فعند قولنا: (كأنّ زيداً قائم، أو في الدار أو عندك، أو يقوم) فالعنى في ذلك كله للظنّ²⁴

²⁵ انظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

²⁶ القصص: 81

²⁷ انظر: السيوطي "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" بيروت: دار المعرفة

(د.ت.) 133/1

²⁸ انظر: الرضي "شرح الكافية" 348/3

²⁹ ابن هشام "المغني" ص 196

³⁰ البقرة: 20

³¹ انظر: محي الدين الدرويش "إعراب القرآن وبيانه" بيروت: دار ابن كثير، ودمشق:

اليمامة للطباعة والنشر، 1988م، 1/ 55

¹⁹ الأنعام: 108

²⁰ انظر: الرّمخشري "الكشاف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"

تحقيق: يوسف الحمادي، مصر: مكتبة مصر للطباعة(د.ت.) 28/1

²¹ انظر: الرّمخشري "المفصل" ص 377

²² القمر: 19

²³ انظر: المراد "المقتضب" تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة القاهرة: لجنة إحياء

التراث، 1994م، 4/ 108

²⁴ انظر: ابن هشام "المغني" تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد، بيروت: دار الفكر،

ط1، 1994م، ص 196

لم يتوقف جهد النحاة عند دراسة الدلالة المعنوية لحروف هذه المجموعة، حيث توقفوا أيضًا عند دلالة "ما" التي تدخل على "إن" و"أن" فتكفيهما عن عملهما، فدلالة "ما" مع هذين الحرفين هي زيادة التأكيد على تأكدهما لمضمون الجملة، فيصير فيهما معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء دون غيره، فمعنى قولنا: (إنما الله واحد) : ما الله إلا إله واحد⁴⁰ ، ويجد النحاة المعنى نفسه عند لام الابتداء التي تدخل على خبر "إن" غالبًا وعلى اسمها إذ تأخر، فلام الابتداء مفيدة للمبالغة في التأكيد.⁴¹

ومما سبق من عرض لتناول النحاة للدلالات والمعاني للحروف في مجموعة "إن" وأخواتها يتضح أنّ منهجيتهم تقوم على أن تستنبط المعاني الأساسية والفرعية لكل حرف من هذه الحروف على حده؛ لأنها وإن اشتركت في العمل- تتباين فيما بينها في الدلالات والمعاني، فقد أدركنا على سبيل المثال- مما توصلوا إليه- أنّ للحرفين "إن" و"لعل" معنيين متعاكسين.

المبحث الثاني-منهجية النحاة في دراسة نظام مكونات جملة "إن" وأخواتها:

أولاً- دراسة النظام المتطرد في تكوين جملة "إن" وأخواتها:

وجدت دراسة الجملة عناية ملحوظة في الدرس النحويّ، إذ إنّ أساس علم النحو تحليل الجمل، وكانت أول ملاحظة استقرائية للنحاة في جمل "إن" وأخواتها أنّ حروف هذه الجمل تلازم الجملة الاسميّة، فلا تدخل على الجملة الفعلية، وهذه سمة عامة في جميع التواسخ ، بيد أنّهم لاحظوا أن اختصاص "إن" وأخواتها بالجملة الاسميّة يزول عند اتصالها بـ "ما" الكافة، كقولنا: (إنّما الحقّ منتصرٌ، وإنّما يدافع عن الحقّ أصحابه)⁴².

ودققوا في الجملة الاسميّة التي تدخل عليها هذه الحروف التأسخة لتشكّل نظامًا لغويًا صحيحًا، فوجدوا أنّها لا تدخل على الجملة الاسميّة ذات المبتدأ المحذوف، أو الذي له الصدارة في جملته، فلا يجمع بين

﴿... وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾³² فلا يمكن تصور دلالة التعليل فيها، وهذا ما حملهم لتصور دلالة أخرى لها، وهي دلالة التأكيد لتكون "لعل" مرادفة "إن" في تحقيقها لمضمون الجملة التي بعدها³³.

ومن جديد يجد النحاة لهذا الحرف معنى مغايرًا يظهر في مثل قوله تعالى: ﴿أَذْهَبًا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ، فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾³⁴ إذ لم يحصل من فرعون التذكرو والخشية، وهذا ينتفي أن تكون "لعل" مفيدة للتوكيد، كما تنتفي دلالتها على التعليل مع اختلاف بينهم في هذا الأمر³⁵

وبسبب هذه المعاني المتعددة للحرف "لعل" في القرآن الكريم يذهب فريق من النحاة إلى تحديد تصور دلاليّ خاص بها في القرآن يرون فيه أن "لعل" إذا وردت في القرآن كان الرجاء والإشفاق متعلّقًا بالمخاطبين، وليس بنص القائل، (وهو سبحانه وتعالى) فيحمل المعنى في "لعل" الواردة في القرآن على معنى الفعل "نرجو" أو "نشفق" لأنّ الأصل ألا تخرج الكلمة عن معناها بالكليّة³⁶

4- دلالة الحرف "لكن": حدد النحاة الاستدراك دلالة أساسية لهذا الحرف، ومفهومه عندهم أنه: "تعقيب ال*كلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات نفيه"³⁷ ومن ثم كان هذا الحرف مما يتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فيستدرك به النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي، مثل: (ما جاءني زيد، لكنّ عمرًا جاءني) ومثل: (جاءني زيد، لكنّ عمرًا لم يجيء)³⁸ وبالإضافة إلى هذا المعنى الأساس يذكر النحاة معنى فرعيًا، تكون فيه "لكن" مفيدة للتوكيد، كقولنا: (لو جاءني أكرمته، لكنّه لم يجيء)³⁹.

دلالات معنوية أخرى في جملة "إن" وأخواتها:

³² الشورى: 17

³³ انظر: الرضي "شرح الكافية" 4/ 348

³⁴ طه : 43، 44

³⁵ معي الدين الدرويش "إعراب القرآن، وبيانه" 6/ 197، 198.

³⁶ انظر: الرضي "شرح الكافية" 4/ 348

³⁷ ابن النّاطم "شرح الألفية" تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ط1،

بيروت: دار الفكر، 1998م. ص 61

³⁸ انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" 8/ 79.80

³⁹ انظر: ابن هشام "المغني" ص288

⁴⁰ انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" 8/ 56

⁴¹ انظر: ابن الناطم "شرح الألفية" ص170

⁴² انظر: ابن مالك "شرح الكافية" 1/ 213

"إِنَّ" وأحواتها وأسماء الاستفهام، مثل: "متى"، وأسماء الشرط مثل "من"، وغيرهما من الألفاظ التي تستحق الصدارة في الجملة.⁴³

وأبانوا نوعاً آخر من الجمل الاسميّة التي لا تقبل دخول هذه الحروف التأسخة عليها، وهي الجمل الاسميّة التي تكون أخبارها جملاً إنشائية طلبية، مثل: العلم اطلبه، أو التي تكون أخبارها جملاً إنشائية غير طلبية، مثل: (الكتاب نعم الصاحب) إلا أنهم وجدوا نصوصاً فصيحة مخالفة لهذين الضابطين، منها قول الشاعر:⁴⁴

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً

فالشاعر أدخل "إِنَّ" على "مَنْ" الشرطية، وهي من الأدوات التي لها الصدارة، وكذلك جاءت المخالفة لحكمهم في قوله تعالى: ﴿... إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁴⁵ وقوله تعالى: ﴿.. إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁴⁶ ففي هاتين الآيتين جاء خبر "إِنَّ" جملة إنشائية، وهو أمر ممنوع عندهم.

ولجأ النحاة إلى تأويلات وتقديرات لكلمات محذوفة لإدخال مثل هذه النصوص في القاعدة، ففي بيت الشعر قدروا اسم "إِنَّ" ضمير شأن محذوف، ليكون التقدير: إنّه من يدخل...⁴⁷ ولجؤوا إلى التقدير، والتأويل لقول محذوف لإدراج ما خالف حكمهم في الآيتين.⁴⁸

ومن هنا تتضح أنّ منهجية النحاة في دراستهم للنظام المتردّد لجملة "إِنَّ" وأحواتها منهجية تعقيد مُخكّمة أوضحت بجلاء . بعد استقراء كليّ للغة- الحكم المتردّد لمكونات هذا النظام، وما شدّد عنه في النصوص الفصيحة يمكن أن يُعمل فيه التأويل والتقدير لإدخاله في قاعدة الحكم العام.

ثانيًا- منهجيتهم في دراسة الترتيب بين مكونات نظام جملة "إِنَّ":

دوّن النحاة في تتبعهم لنظام تكوين جمل هذه الحروف التأسخة حكمًا يتطرقون إليه في مختلف الأبواب النحوية، وهو حكم الترتيب بين أجزاء الجملة ومكوناتها، فكما تحدثوا عن حكم الترتيب بين المبتدأ وخبره⁴⁹، والفعل وفاعله، والفاعل ومفعوله⁵⁰، تحدثوا أيضًا عن الترتيب في مكونات جمل هذه النواسخ الحرفية، فقالوا: يلزم هنا تقديم التأسخ ثم يأتي بعده اسمه ويليهما الخبر، ولا يجوز تقديم الاسم على الخبر، وهذا بخلاف ما لاحظوه في التواسخ الفعلية حيث يجوز فيها تقديم خبرها على اسمها كقوله تعالى: ﴿... وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁵¹ وللنحاة تحليل لهذا الترتيب الملزم في جملة "إِنَّ" وأحواتها يقولون فيه: "السّر الذي من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبارها هذه الأحرف على أسمائها، هو أنّهم قصدوا أن يدلوا على أنّها فروع في العمل، وعلى أنّها ليست أفعالاً على الحقيقة"⁵²

ولم يغب عن استدركات النحاة إلمامهم بالحالة التي يجوز فيها تقديم الخبر على اسم هذه الحروف، المتمثلة في كون هذا الخبر شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾⁵³ وقوله: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾⁵⁴ ويفسر النحاة جواز تقديم الخبر شبه الجملة على اسم "إِنَّ" فيقولون: إنّ هذا سببه عادة العرب في التوسع في الجار والمجرور والظرف: لأنّ كلامهم يحتاج إليهما كثيرًا.⁵⁵

وهذه الدراسة التي قام بها النحاة -كما هو متبع دائمًا في منهجهم- في تناول حكم الترتيب بين مكونات نظام الجملة أوضحت أنّ النحاة لم يخضوا حكم هذا الترتيب لجانب ذهني افتراضي، وإنما كان من استقراء اللغة بشكل سليم، حتى جاء بهذه القاعدة الصارمة بالترتيب الملزم بين مكونات هذه الجملة، مع توضيح الحالة التي يجوز أن يحدث فيها تقديم وتأخير في هذا الترتيب، ولم يغب عن منهجيتهم أن يصاحب هذا الاستقراء تحليلهم لحكم القاعدة.

ثالثًا- دراسة ضبط همزة "إِنَّ" وفقًا لموقعها في نظام الجملة:

وقف النحاة عند الحرفين "إِنَّ" و"إِنَّ" وأول ما قرروه أن الحرف "إِنَّ" هو الأصل⁵⁶ وأدركوا تأثر ضبط همزة "إِنَّ" كسرًا أو فتحًا بموقعها داخل

⁴⁹ انظر: ابن عقيل "شرح ابن عقيل"، ص 117 وما بعدها.

⁵⁰ انظر: خالد الأزهرى "شرح التصريح" 281/1.

⁵¹ الروم: 47

⁵² محمد محي الدين "عدة السالك" وهو كتاب في حاشية "أوضح المسالك" بيروت: المكتبة العصرية، 1994م 297/1.

⁵³ النازعات: 26

⁵⁴ الشرح: 6

⁵⁵ انظر: ابن هشام "مغني اللبيب" ص 656-657،

⁵⁶ انظر: ابن الناظم "شرح الألفية" ص 162

⁴³ انظر: الخضري "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل" بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1998م، 1/ 289

⁴⁴ "خزانة الأدب" تحقيق محمد عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979م، وفيه أنّ بعضهم نسب هذا البيت للأخطل، ولم يجده مؤلف الكتاب البغداديّ في ديوانه، وبحث فلم أجده في ديوانه، شرحه وصنّف قوافيه، مهديّ محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلميّة (د: ت)

⁴⁵ النساء: 57

⁴⁶ التوبة: 8

⁴⁷ انظر: الرضي "شرح الكافية" 397/4

⁴⁸ انظر: الخضري "حاشية الخضري" 289/1.

وقد رفض عباس حسن النحوي المعاصر ما ذهب إليه النحاة في هذا التعليل قائلاً: "كل هذا تعليل متكلف ومصنوع، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء"⁶².

وقد أوضحت دراسة النحاة لمسألة كسرة همزة "إن" وفتحها عدة سمات في منهجهم، نذكر منها: 1- عنايتهم ودقتهم في تحليل الأصول والفروع فـ"إن" أصل و"أن" فرع منها 2- لا يقتصر علمهم على ضبط أواخر حركات الكلمات بل قد ينتقل إلى أوائلها 3- قد تتفرع القاعدة عندهم بتفاصيل توضح فيها المواضع والحالات 4- من سمات تعبيدهم للحكم أحياناً أن يكون على ثلاث حالات: الحالة الأولى- الضبط على وجه محدد. الحالة الثانية - الضبط على الوجه الآخر. الحالة الثالثة- جواز الضبطين 5- يُصحب ذكر الموضوع عندهم بذكر مثاله من عندهم، أو بالاستشهاد له من النصوص.

رابعاً- دراسة النحاة للام التي تزداد في خبر "إن":

استوقف النحاة (وهم يحللون مكونات تركيب جمل هذه الحروف الناسخة) دخول اللام على خبر "إن" فسموا هذه اللام: لام الابتداء؛ مراعاة لأصلها قبل دخول "إن" على جملتها، وهم يرون أن هذه اللام حقها صدارة الكلام فكان ينبغي أن تدخل على "إن" فيقال: (لأنّ زيداً قائم) ولكن العرب لم يقولوا هذا كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين.⁶³

ثم أخذوا يدنون الملاحظات الاستقرائية المتعلقة بوضعية هذه اللام في جملة "إن" وخرجوا بالنتائج الآتية:

1 - دخول هذه اللام خاص بخبر "إن" فلا تدخل على خبر المبتدأ، وعلى خبر أي حرف آخر، أو فعل ناسخ غالباً.

2 - لا بد من توافر ثلاثة شروط في الخبر الذي تدخل عليه هذه اللام وهي: أن يكون متأخراً ومثبّثاً وغير ماض، وقد منعوا اقتراثها بالخبر المنفي فراراً من توالي لامين في "لا" و "لم" لأنّ اللام لتأكيد الإثبات، وهو ضد النفي.⁽⁶⁴⁾

3 - يجوز أن تقترب هذه اللام باسم "إن" بشرط واحد، وهو أن يتأخر عن الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾⁶⁵

4 - ويجوز أن تقترب هذه اللام بمعمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، مثل: (إن زيداً لعمراً ضارباً).

5 - ويجوز أيضاً أن تقترب بضمير الفصل وليس فيه شرط⁽⁶⁶⁾، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ...﴾⁶⁷

نظام الجملة، واستنبطوا من هذا الموضوع التي تلزم كسر الهمزة، والمواضع تلزم فتحها، والمواضع التي يجوز فيها الأمران.

ويذكر النحاة القاعدة العامة لهذا الضبط فيقولون: "تتعين "إن" المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها، ومسد معموليها، و"إن" المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران"⁵⁷ أو يقولون: "كل موضع هو للمصدر فـ"إن" فيه مفتوحة، وكل موضع هو للجملة فـ"إن" فيه مكسورة"⁵⁸

ويتضح من هذا أنّ ضبط همزة "إن" من الظواهر الفريدة في النحو العربي؛ لأنها الكلمة الوحيدة في اللغة التي يتأثر شكل ضبط حرفها الأول بما قد يسبقها من كلام، وعليه وقف النحاة طويلاً ليحددوا كل المواضع التي يتحقق فيها الضبط المعين، فجمعوا عشرة مواضع تكسر فيها الهمزة منها:

- إذا وقعت في الابتداء.

- وإذا وقعت في جواب القسم.

- وإذا وقعت محكية بالقول.

- وإذا جاءت بعد عامل علق باللام.

وأحصوا تسعة مواضع تفتح فيها هذه الهمزة، وتسعة أخرى يجوز الفتح أو الكسر⁵⁹، وكل ذلك يدل على الملاحظات الثاقبة التي خرجوا بها من تحليلهم لجملتها عندما تحل محل الاسم فتسبق بالفعل المبني للمعلوم لتكون فاعلاً، أو بالفعل المبني للمجهول لتكون نائياً عن الفاعل، أو بالفعل المتعدّي لتكون مفعولاً، وبحرف جر مثل قولنا: (فرحت بأنك صادق في قولك). ولكن هناك تركيب لا يصلح فيه هذا الأمر مع احتياجه إلى الاسم المفرد، والتركيب الممنوع عندهم هو الذي تسبق فيه "أن" "إن" فلا يجوز أن يقال: (إنّ أنّ زيداً في الدار)، ويمكن أن تقع "أن" اسماً لـ"إن" إذا تقدم الخبر وهو شبه جملة فاصلاً بينهما، إذ يمكن أن يقال: "إنّ عندنا أنّ زيداً في الدار"⁽⁶⁰⁾ وعلل النحاة عدم صحة التركيب الذي تجتمع فيه "إن" مع أختها "أن" بأمرين:

الأمر الأول: كل واحدة منهما حرف توكيد، وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره.

الأمر الثاني: دخول "إن" على "أن" قد يوقع في الوهم أن المكسورة الهمزة أضعف من المفتوحة في إفادة التوكيد؛ ولذلك جيء بالمفتوحة لإزالة الضعف.⁽⁶¹⁾

⁶² عباس حسن "النحو الوافي" القاهرة: دار المعارف (د: ت). 1/ هامش ص

645.

⁶³ انظر: ابن الناطم "شرح الألفية" ص 170

¹ انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" 1/310.

⁶⁵ النازعات: 26

³ انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" 1/310

⁵⁷ ابن هشام "أوضح المسالك" 1/298

⁵⁸ ابن الناطم "شرح الألفية" ص 162

⁵⁹ انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" 1/298

⁶⁰ الزمخشري "المفصل"، ص 381.

⁶¹ انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" 8/71.

سمات تركيب جملة "أَنَّ" المخففة:

دقق النحاة في جملة "إِنَّ" المخففة ليسجلوا خصائصها الآتية:

- 1 - تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، وتقع بعد الأفعال التي تدل على اليقين، والقطع، مثل: (علم، أيقن، تأكد....)
- 2 - اسمها لا بد أن يكون ضمير شأن محذوفاً.
- 3 - خبرها لا بد أن يكون جملة ولا يكون مفرداً.
- 4 - لا يُفصل بينها وبين جملتها الخبرية، إن كان الخبر جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿وَأَجْرُ ذَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾⁷⁴ ولا يفصل بينهما كذلك إن كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلا مَا سَعَى﴾⁷⁵ أو فعلها مما يدل على الدعاء كقوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا...﴾⁷⁶
- 5 - يتحتم الفصل بين "أَنَّ" المخففة وجملتها الخبرية، إن كان في صدر هذه الجملة فعلاً متصرفاً والجملة ليست دعائية، وهذا الفاصل يكون واحداً مما يلي:

أ- "قد" كقوله تعالى: ﴿...وَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا...﴾⁷⁷

ب- حرف النفي كقوله: ﴿...أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ...﴾⁷⁸

ج- حرف التنفيس كقوله: ﴿...عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى...﴾⁷⁹

د- "لو" كقوله تعالى: ﴿...أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ...﴾⁸⁰

وفسر النحاة إلزام الفصل بين "أَنَّ" المخففة واسمها فقالوا: إن هذا الفصل عَوَضَ عن المحذوف أي: عن اسمها ونونها المحذوفين، وقد يكون سببه إزالة اللبس مع "أَنَّ" المصدرية.⁽⁸¹⁾

وقد صاغ ابن مالك في ألفيته المشهورة ما يتعلق بجملة "إِنَّ" المخففة وتركيب جملتها في ثلاثة أبيات قال فيهن:

وَإِنْ تُخَفَّفُ "أَنَّ" فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ "أَنَّ"

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَبِعًا

فَالْأَخْسَنُ الْفَصْلُ بِ "قَدْ" أَوْ نَفِي أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ "لَوْ" وَقَلِيلٌ ذِكْرُ "لَوْ"

وربط النحاة بين تركيب جمليتي "أَنَّ" المخففة و"كأن" المخففة في كليهما يكون الاسم - غالباً - ضمير شأن محذوفاً، إلا أنهم وجدوا الاختلاف في

ومما تجلوه دراسة هذه المسألة في منهج النحاة، أنهم كانوا ينتهون لما يدخل عرضاً من الحروف على النظام الأساس لمكونات الجملة، فيحددون بدقة النوع التي يدخل عليه الحرف، والشروط التي لا بد أن تتحقق في جملته، ويحددون كذلك الفائدة المعنوية من وجوده، مع اختيار التسمية الاصطلاحية المناسبة.

خامساً- دراستهم لتركيب جمليتي "إِنَّ" و"أَنَّ" المخففتين:

استنبط النحاة وهم يحللون مكونات جملة "إِنَّ" وأخواتها ما يتعلق بتركيب جمليتي "إِنَّ" و"أَنَّ" المخففتين؛ لأنهم وجدوا تبايناً كبيراً بين التركيبين، فعرضوا سمات كل تركيب منهما على النحو الآتي:

سمات تركيب جملة "إِنَّ" المخففة:

1- يزول اختصاص "إِنَّ" المخففة بتركيب الجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وكانت قبل تخفيفها مختصة بالاسمية.

2- ذا دخلت على جملة اسمية صاحبها اللام التي تسمى اللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين "إن" النافية كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁶⁸ فاللام في "لما" توضح أن الحرف "إن" هو مخففة النون، فتفترق بهذا عن "إن" النافية.⁶⁹

وقد تحذف هذه اللام إذا أغنت عنها القرينة اللفظية مثل قولهم: (إِنَّ زَيْدٌ لِن يَقوم) والقرينة المعنوية⁽⁷⁰⁾، وكقول الشاعر:⁷¹

أنا ابن أباة الضَّيِّمِ من آل مالكٍ وإن مالكٌ كانت كرامَ المَعَادِنِ

وموضع الشاهد: "وإن مالك كانت كرام.." فمعنى الفخر في البيت ببني مالك يوجّه الذهن إلى أن المراد بـ "إن" المخففة دون النافية؛ ولذلك جاز للشاعر ألا يأتي باللام الفارقة.

3- إذا دخلت "إِنَّ" المخففة على جملة فعلية فلا بد أن يكون الفعل الذي بعدها من الأفعال الناسخة، أي: ضمن مجموعة "كان" وأخواتها، أو "ظن" وأخواتها أو "كاد" وأخواتها، ومن أمثلتها في الاستخدام القرآني قوله تعالى: ﴿...وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ...﴾⁷² وقوله: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْثِفُونَكَ...﴾⁷³ وقوله: ﴿...وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾

⁷⁴ يونس: 10

⁷⁵ التجم: 39

⁷⁶ النور: 9

⁷⁷ المائدة: 113

⁷⁸ البعد: 7

⁷⁹ المزمّل: 20

⁸⁰ سبأ: 14

⁸¹ انظر: الخصري "حاشية الخصري على شرح ابن عقيل" بيروت: دار

الكتب العلمية، ط1، 1998م. 314/1.

⁶⁷ آل عمران: 62

⁶⁸ الطارق: 4

⁶⁹ وهذا المعنى النحوي بقراءة "لما" بتخفيف الميم، و"ما" زائدة، أما في قراءة "لما"

بتشديد الميم، فتكون "إن" نافية، و"لما" بمعنى "إلا" انظر: النحاس "إعراب القرآن" ص 1303

⁶ انظر: ابن هشام "المغني" ص 233،

⁷ قائله الطرماح، انظر: "شرح ابن الناظم" ص 179، و"شرح التصريح" 231/1.

⁷² البقرة: 143

⁷³ القلم: 51

فقد نظر نحاة آخرون إلى اشتراكها مع الأفعال في بعض السمات والخصائص فسموا بابها "الحروف المشبهة بالأفعال".⁽⁸⁸⁾

وقارن النحاة في تحليلهم لعوامل الضبط الإعرابي بين هذه الحروف الناسخة "كان" وأخواتها، وذلك لما بينهما من أوجه التشابه: كالاختصاص بالجملة الاسمية، والإعمال في جزأها نسخاً وتغييراً، كما أن كليهما ساكن الوسط، مع وجود اختلافات أساسية بينهما فـ "إن" وأخواتها حروف و"كان" وأخواتها أفعال، ويتعاكسان في العمل، وهذا ما يشير إليه النحاة بقولهم: تعمل "إن" وأخواتها عكس عمل "كان"⁽⁸⁹⁾

وانتبه النحاة إلى ظاهرة في إعمال هذه الحروف لا تنسجم مع نظرية العامل وأصولها التي تنص على أن الحرف المختص بالأسماء لا يعمل فيها إلا الجر، وهذا ما خرجت عليه الحروف الناسخة بإعمالها النصب والرفع في الأسماء مع اختصاصها بها.

وحلّ النحاة مشكلة هذا الخروج على أصول فكرة العامل النحوي في هذه الحروف الناسخة بقولهم: إن عمل هذه الحروف المخالف لفكرة العامل كان بسبب مشابهاً للفعل في اللفظ والمعنى.

واختلف النحاة في تحديدهم لإعمال هذه الحروف الناسخة، فالكوفيون يقصرون عملها على نصب الاسم، بينما يجعلها البصريون عاملة للنصب في الاسم، والرفع في الخبر مستدلين على ذلك بقوة المشابهة بالفعل التي تؤهلها للعمل في معمولين، كما تعمل الأفعال في رفع الفاعل ونصب المفعول، ويرى النحاة أن عمل هذه الحروف الناسخة عاكس عمل الأفعال حيث إن الأفعال ترفع ما بعدها بينما تنصب هذه الحروف، ويحقق هذا التعاكس مزية إزالة التشابه في العمل النحوي بين "إن" وأخواتها والأفعال، لأنهما نوعان مختلفان من الكلمات.

وعندما جمع النحاة التراكم الواردة من مختلف القبائل العربية في جملة "إن" وأخواتها أدركوا أن بعض هذه القبائل يحدث إعمالاً مغايراً في هذه الحروف حيث يجعلها ناصبة للمبتدأ والخبر معاً، ويستشهد النحاة لهذا الإعمال المخالف بقول الشاعر:⁽⁹⁰⁾

إذا أسود جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَتُلْتَكُنْ خُطَاكَ خَفَاقًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا
فالشاعر نصب الاسمين (حراسنا، أسدا) بـ "إن" ومع تعليق النحاة على هذا الإعمال المخالف بأنه لغة إلا أنهم حاولوا فيه تأويلًا يجعل المنصوب الثاني حالاً، أما الخبر المرفوع فمحدوف.⁽⁹¹⁾

تركيب "كأن" المخففة في أن خبرها لا يلزم أن يكون جملة، بل يمكن أن يكون مفرداً⁽⁸²⁾

ونستنبط من دراسة النحاة لـ "إن" و"أن" المخففتين منهجيتهم في متابعة استعمالهما في الجملة بعد التخفيف، حيث تتبع النحاة تركيب الجملة الذي تستعمل فيه كل واحدة منهما، محددين نوعية الجملة التي تكون بعده اسمية أم فعلية، متصلة بالحرف المخفف أم مفصولة عنه، مع تحديد الفواصل المحتملة.

سادساً- دراستهم للحذف في مكونات جملة "إن" وأخواتها:

تأمل النحاة فيما يمكن أن يسقط من أجزاء جملة "إن" وأخواتها فوجدوا أن الخبر يمكن أن يحذف جوازاً إذا كان معلوماً، كأن يسأل الرجل: (هل لكم أحد؟) فيُرد عليه: (إنّ زيداً، وإنّ عمراً). أي: (إن زيداً وعمراً لنا) ومثال هذا الحذف من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾⁸³ وتقدير الخبر المحذوف: (معدبون) أو (مهلكون) أو (لا يخفون علينا)⁸⁴.

ووجدوا بعض الأساليب التي يحذف فيها الخبر وجوباً؛ التزاماً بمحاكاة أصحاب اللغة في صياغة أساليبها، وأشهرها ما يكون هذا في أسلوب "ليت" إذا أردت بعبارة استفهامية كقولهم: (ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها؟) والتقدير للمحدوف: ليت علي واقع بكيف جادت بوصله.⁽⁸⁵⁾

وثمة صور أخرى للحذف انتبهوا لها كحذف الحرف الناسخ مع معموليه، مع بقاء المحذوف ملحوظاً في الذهن يتجه إليه المعنى ومثاله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾⁸⁶ بناء على أن التقدير: "تزعمون أنهم شركائي"

ويتضح من التتبع السابق للجهود النحوية في دراسة أجزاء جملة "إن" ومكوناتها أن للنحاة منهجية منضبطة تجعلهم يضعون أحكاماً أساسية متعلقة بنظام الجملة، كالترتيب بين أجزائها، وما يحدث فيها من حذف، أو ما يضاف فيها لغرض ما.

المبحث الثالث- منهجية النحاة في دراستهم للإعمال والضبط الإعرابي في جملة "إن" وأخواتها:

أولاً- دراستهم للإعمال النحوي:

برزت ملاحظة النحاة في إعمال هذه الحروف في تسميتهم لبابها بـ "الحروف الناصبة للمبتدأ والرافعة للخبر"⁽⁸⁷⁾ وهذا ما يدل على أنهم لاحظوا أن أهم ما يربط بينها هو العمل المشترك، وكما عرضنا من قبل

⁸² ابن الناظم "شرح الألفية"، ص 183.

⁸³ فصلت: 41

⁸⁴ انظر: محي الدين الدرويش "إعراب القرآن وبيانه" 569/8، 570.

⁸⁵ انظر: السيوطي "الهمع" 1/136.

⁸⁶ القصص: 74

⁸⁷ ابن مالك "شرح الكافية" بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، 209/1.

⁸⁸ ابن يعيش "شرح المفصل" 54/8.

⁸⁹ ابن الناظم "شرح ألفية ابن مالك"، ص 162.

⁹⁰ قائله عمر بن أبي ربيعة "مغني اللبيب" ص 39، ويذكر محقق هذا الكتاب أنه لم يجده في ديوان الشاعر، وهذا ما توصل إليه أيضاً المحقق المشهور محمد محي الدين،

انظر: "عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك" 1/289.

⁹¹ ابن هشام "مغني اللبيب"، ص 49.

المكسورة، لأن لفظها كلفظ "عقى" مقصوداً به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ "جدّ" لذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها.⁹⁹

ويضيف النحاة علة أخرى إلى علمهم السابقة في إعمال "إن" المخففة حيث إنها تطلب لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، بينما "إن" لا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص؛ فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة، إلا أن هذا الإعمال لـ "أن" المخففة قد أصابه الضعف بسبب التخفيف حيث لا يكون نصبها إلا للاسم المحذوف، لتكون بهذا عاملة وكأنها غير عاملة.⁽¹⁰⁰⁾

3 - في إعمال "كأن" يرى النحاة أن هذا الحرف يعمل بعد التخفيف حملاً على "أن" لأن أصل "كأن" الكاف و"أن" وتتميز "كأن" عن "أن" بجواز ظهور الاسم وإفراد الخبر، مثل قول الشاعر:⁽¹⁰¹⁾ "كأن وريديه رشاء خلب" فالشاعر نصب بـ"كأن" المخففة الاسم والخبر المفردين.

4 - أما في إعمال "لكن" فيرى جمهور النحاة أنها تُهمَل عندما تخفف؛ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية.⁽¹⁰²⁾

ثالثاً- دراستهم لعامل الرفع في المعطوف على اسم "إن":

بلغ البحث النحويّ في تحليل الإعمال في جمل هذه الأدوات ذروته عندما تصدى النحاة لدراسة الأساليب التي يعطف فيها على اسم "إن" المنصوب بمعطوف مرفوع، كقولنا: (إن محمداً وعليّ جاء) ففي رفع المعطوف هنا مخالفة للحكم العام في العطف حيث يلزمه الحكم الإعرابي بمتابعة الحالة الإعرابية للمعطوف عليه، وهذا ما جعل النحاة يدرسون الإعمال في مثل هذه الأساليب مقسمين لها إلى نوعين:

النوع الأول- يأتي فيه العطف على الاسم متأخراً على الخبر، ومثاله من القرآن الكريم: "...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ..."¹⁰³ ويجوز النحاة في المعطوف النصب والرفع¹⁰⁴، وهذا الحكم لا يكون إلا مع ثلاثة أحرف هي: (إن، لكن، أنّ) أما بقية الحروف فيجب فيها رفع المعطوف. ولا يجوز النصب، وهذا ما سجله ابن مالك بقوله:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ "إِنَّ" بَعْدَ أَنْ تَشْتَكِمَلًا
وَأَلْحَقْتُ بِ"إِنَّ": (لَكِنَّ وَأَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)

وحتى لا يُحدث مثل هذا الاستعمال الوارد اضطراراً في الأحكام النحوية يري أحد النحاة المعاصرين أنه لا يصح تعميم القياس وإباحته في نصب هذه الحروف للمعمولين منعاً لفوضى التعبير والإبانة.⁹² ثانياً- دراستهم وتحليلهم لإبطال العمل لهذه الحروف، وإعمال الحروف المخففة:

توقف النحاة عند ما يُبطل إعمال الحروف الناسخة وهو اتصالها بالحرف "ما" الحرفية وعللوا إلغاء إعمالها بعد هذا الاتصال بفقدان الاختصاص بالجملة الاسمية، حيث صالحة للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، واستثنى النحاة من وجوب كفاء الإعمال في الحروف الناسخة بعد اتصالها بـ "ما" حرفاً واحداً هو "ليت" حيث لا يفقدها اتصالها بـ "ما" اختصاصها بالجملة الاسمية، وعليه جوّزوا إبقاء العمل مراعاة لذلك، أو الإبطال متابعة لأخواتها⁽⁹³⁾، واستشهدوا على هذا بقول الشاعر⁹⁴:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
حيث روي البيت بالنصب لـ "الحمام" ورفعها، بجعل "ليت" المتصلة بـ "ما" عاملة أو مكفوفة عن عملها⁽⁹⁵⁾.

وتابع النحاة ما يتعلق بهذا الإعمال في الحروف الناسخة عندما تخفف نونها المشددة، وهذا ما يتحقق في أربعة أحرف هي: (إن، وأن، ولكن، وكأن) واستنبطوا في إعمالها وإهمالها الأحكام الآتية:

1 - "إن" المخففة الأكثر فيها إلغاء العمل لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وهو الأكثر مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخْضَرُونَ﴾⁹⁶ إذ فُرئت بتخفيف "لما" فتكون "إن" مخففة من الثقبلة، وأهمل عملها، و"كل" مبتدأ وما بعده خبره، واللام هي اللام الفارقة، و"ما" زائدة⁹⁷. ويجوز الإعمال مراعاة لأصلها كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ...﴾⁹⁸.

2 - "إن" المخففة يبقَى إعمالها، وإن كان هذا الإعمال ليس ظاهراً في الضبط الإعرابي؛ لأن اسمها لا يبد أن يكون بعد هذا التخفيف ضمير شأن محذوفاً، والخبر يكون جملة لا مفرداً، ومع أنّ هذا العمل النحوي من نصبٍ للاسم ورفعٍ للخبر مقدّرٌ تقديراً إلا أنّ النحاة عللوا العمل في "أن" المخففة دون "إن" المخففة بقولهم: "إن" المفتوحة أشبه بالفعل من

(92) انظر: عباس حسن "النحو الوافي" 641/1.

(93) الصبان "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1997م، 418/1.

(94) قائله النابتة الذبياني الديوان، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة (د: ت) ص 24

(95) انظر: الصبان "حاشية الصبان" 419/1.

يس: 32

(97) وبقراءة تشديد "لما" تكون "إن" نافية، و"لما" بمعنى "إلا" انظر: محي الدين الدرويش

"إعراب القرآن" 8 / 195

هود: 111

(99) انظر: الصبان "حاشية الصبان" 429/1.

(100) انظر: ابن مالك "شرح الكافية" 220/1.

(101) قائله رؤية بن العجاج "أوضح المسالك" 335/1.

(102) انظر: الصبان "حاشية الصبان" 443/1.

(103) التوبة: 3

(104) وقرئت "رسوله" بالنصب، انظر: الزمخشري "الكشاف" 287/2

بعد أن تتبع هذا البحث المنهجية التي اتبعها النحاة في دراستهم لجملة "إن" وأخواتها، وطاف على الكثير من الأحكام التي استنبطوها في هذا الباب خرج بالنتائج الآتية:

- 1- اتبع النحاة في منهج دراسة جملة "إن" وأخواتها معيار الاشتراك في العمل، والاختصاص بالجملة الاسمية في جمعهم وتصنيفهم لهذه المجموعة من الحروف التي تشكل مجموعة "إن" وأخواتها.
- 2- سارت منهجية النحاة على دراسة معاني الحروف المترابطة فيما بينها في الموضوع النحوي الواحد، وقد أثمرت هذه الدراسة بتوضيحها لتفاصيل معاني ودلالات "إن" وأخواتها الأساسية والفرعية.
- 3- استنبطت منهجية النحاة في الدراسة والتحليل لمكونات نظام جملة "إن" وأخواتها الكثير من الأحكام حيث وضحت نظامها المطرد وحكم الترتيب بين مكوناتها، وجواز الحذف لأحد المكونات، وزيادة اللام على هذه المكونات لغرض معنوي، مع تحديد سمات جمليتي "إن" و"أن" المخففتين.
- 4- أثمرت منهجية النحاة عند دراسة جملة "إن" وأخواتها عن استنباط حكم ضبط همزة "إن" فتحاً أو كسراً وفقاً لموقعها في نظام الجملة، وهو حكم متفرد وقاعدة خاصة ليس لها نظير في النحو؛ إذ إنّه حكم يتعلّق بضبط الحركة للحرف الأول، وأحكام النحو عامة ترتبط بضبط الحركة للحرف الأخير.
- 5- تنوّعت مناهج النحاة في التعامل مع النصوص الخارجة عن أحكامهم في هذه الجملة، بوصف المخالفة بالشذوذ عن القاعدة، أو بأنه لغة لقبيلة، أو بأنه يمكن التقدير والتأويل فيه بما يدخله في حكم القاعدة.
- 6- أفادت منهجية استقراء النحاة للنصوص في جملة "إن" وأخواتها أحكاماً مهمة توضّح الفروق الدقيقة بين الكثير من الأدوات المتشابهة في صورتها الشكلية، المختلفة كلياً في معانيها ودلالاتها، مثل: "إن" النافية و"إن" المخففة، و"أن" المصدرية و"أن" المخففة.

التوصيات:

- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج جاءت توصياتها الآتية:
- أولاً: الاستفادة من التعرّف على منهجية النحاة في دراسة جملة "إن" وأخواتها باتخاذها عينة يحتذى بها في التعرّف على منهجيتهم التي يتبعونها في دراسة الموضوعات النحوية المشابهة.
- ثانياً: إكثار الدارسين من التطبيق في النصوص الفصيحة على الأحكام العملية التي استنبطها النحاة من دراستهم لجملة "إن" وأخواتها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأخطل "ديوان شعره" شرحه وصنّفه: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية (د: ت)

النوع الثاني- يأتي فيه المعطوف قبل الخبر أي متوسطاً بين الاسم والخبر كقولنا: إن زيداً وعمراً قائمان . ويرى الجمهور النحوي وجوب نصب المعطوف في مثل هذا الأسلوب.¹⁰⁵

وهو ما تخالفه بعض النصوص القرآنية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ...﴾¹⁰⁶ حيث رفع المعطوف "الصابئون" مع أنه متقدم على الخبر، وهذا مخالف لقياس الجمهور النحوي، وكذلك قول الشاعر:¹⁰⁷

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ
فإني وقبائرها لغريبُ

فالشاعر رفع المعطوف (قيار) مع أنه توسط بين الاسم والخبر. وأعمل بعض النحاة التخريجات المتعددة في هذه النصوص، كقولهم: بتقدير محذوفات، أو قولهم بحدوث تقديم وتأخير مخالف لظاهر النص، بينما رأى آخرون أن يعمم الحكم في جواز الرفع للمعطوف تأخر على الخبر أو تقدم عليه.¹⁰⁸

ويبدو أن هناك معضلة حقيقية واجهت النحاة في تحديد العامل في جملة "إن" وأخواتها عندما يرفع المعطوف، والمعطوف عليه منصوب، فظهرت لهم في هذا آراء ومذاهب عديدة سواء في تقدير المحذوف من أركان الجملة، أو في تحديد نوع العطف بين الجملتين، ومن أشهر ما جاء عندهم في هذا العامل:

1- أن عامل الرفع في المعطوف هو العطف على محل اسم "إن" فهو وإن كان منصوباً إلا أنه مرفوع باعتبار أصله الأول وهو الابتداء، وبهذا يكون هذا العطف عطف مفرد على مفرد.

2- أن عامل الرفع في المعطوف هو العطف على ضمير رفع مقدر في خبر "إن"، وكالرأي السابق يكون العطف هنا عطف مفرد على مفرد.

4- أن عامل الرفع في المعطوف هو الابتداء والخبر محذوف، وبهذا يكون العطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية¹⁰⁹

ومن كل ما سبق تظهر سمة منهج النحاة في دراسة ما يتعلق بالعمل النحوي الذي يكون له أثر ظاهر أو مقدر على أواخر الكلمات، وهو ما ينال عندهم الاهتمام الأكبر، وتذكر فيه التفصيلات الأساسية والتفريعات المتنوعة، مصطحبين في ذلك ما أسسوا له في أصول نظرية العامل، مع التعرض لبعض النصوص التي خالفت حكم القاعدة والتي تعمل فيها التخريجات أو توصف بأنها استعمال شاذ أو لغة.

الخاتمة والنتائج

¹⁰⁵ الخضري "حاشية الحضري" 307/1.

¹⁰⁶ المائدة: 69

¹⁰⁷ قائله ضابن بن الحارث البرجي "لسان العرب" مادة "فير" 3793/5.

⁵ انظر: ابن الأنباري "الإتصاف". بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م 175/1.

¹⁰⁹ خالد الأزهرى "شرح التصريح" 228/1-229.

20. محيي الدرويش " إعراب القرآن الكريم، وبيانه " بيروت: دار ابن كثير، ودمشق: اليمامة للطباعة والنشر.1988م
21. النحاس " إعراب القرآن " بيروت: دار المعرفة، 2011م
22. ابن منظور " لسان العرب" تحقيق: عبدالله علي كبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف (د.ت).
23. النابغة الذبياني "الديوان" بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة (د: ت)
24. ابن الناظم " شرح ألفية بن مالك " تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ط1، بيروت: دار الفكر، 1998م.
25. ابن هشام "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، 1994م
26. " فطر الندى وبل الصدى" بيروت: دار المعرفة، ط2، 1997م
27. " مغني اللبيب عن كتب الأعراب" تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد، بيروت: دار الفكر، ط1، 1994م
28. ابن يعيش "شرح المفصل". بيروت: عالم الكتب (د.ت).
2. الأشموني " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م.
3. ابن الأثيري " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ". بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م
4. البغدادي " خزنة الأدب" تحقيق محمد عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979م
5. خالد الأزهرى " شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ". بيروت: دار الفكر(د.ت).
6. الخضري " حاشية الخضري على شرح ابن عقيل" بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م.
7. الرضي " شرح كافية ابن الحاجب" بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م
8. الزمخشري " الكشاف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" تحقيق: يوسف الحمادي، مصر: مكتبة مصر للطباعة(د.ت)
9. ----- " المفصل في صنعة الإعراب" بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 1999م
10. سيويه "الكتاب" تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل ، ط1، (د.ت).
11. السيوطي " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". بيروت : دار المعرفة (د.ت).
12. الصبان "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". بيروت: دار الكتب العلمية، ط1 ، 1997م.
13. عباس حسن " النحو الوافي" القاهرة: دار المعارف (د: ت).
14. ابن عقيل " شرح ألفية ابن مالك" ، تحقيق : محمد محيي الدين . القاهرة: دار التراث، 1999م
15. قيس بن عُبَيد الله الرّقيّات "ديوان شعره" تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر(د: ت)
16. ابن مالك " شرح التسهيل وتكميل المقاصد" بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 2001م
17. "شرح الكافية الشافية" بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 2000م.
18. المررد "المقتضب" . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة: لجنة إحياء التراث ، 1994م.
19. محمد محيي الدين " عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" وهو كتاب في حاشية كتاب " أوضح المسالك" بيروت: المكتبة العصرية، 1994م